

تقرير

ملاحم تسوية في الموازنة: ضرائب اقل ولا سلسلة

بتنفيذها لا يمكن اقرار السلسلة، لانه ليس معقولاً ان تتم زيادة الرواتب والاجور بمعزل عن تحسين زيادة الانتاجية في القطاع العام وتفعيل الادارة العامة».

ونقل رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار عن الحريري انه «كان متجاوباً معنا (...) ومتفهماً حيال هواجس الهيئات الاقتصادية من التوجه نحو فرض الضرائب من أجل تمويل عجز الموازنة».

الا ان المؤشر الابرز على التسوية الجاري تسويقها، هو ما ادلى به امين سر تكتل التغيير والاصلاح، النائب ابراهيم كنعان، بعد اجتماع التكتل الاسبوعي، امس، اذ قال «ان حكومة الانتخابات لا يمكنها ان تضع حلولاً جذرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بل يمكنها ان تنظم الوضع وتضبط الفلتان وتنظم المالية العامة».

وقال كنعان ان «السلسلة موجودة اصلاً في المجلس النيابي، وما هو ضمن الموازنة، هي كلفتها من ضمن الاحتياط. وتقرير الهيئة العامة للمجلس النيابي في العام 2014، يؤكد ان السلسلة وصلت الى الهيئة العامة، وقد صوت على قسم من ايراداتها في مشروع قانون في الهيئة العامة»، لافتاً الى ان «الحكومة تلحظ الواقع الموجود في مجلس النواب، بينما اولوية اقرار السلسلة او عدمها هي في الهيئة العامة، وليست في اللجان المشتركة او لجنة المال والموازنة». معتبراً ان «العودة الى الوراء لناحية إعادة ادراج السلسلة في الموازنة يؤدي الى مسار طويل ليس في مصلحة المطالبين بها».

وكان بعض الوزراء، ومنهم وزراء في التكتل، قد طالبوا في جلسات مجلس الوزراء السابقة بحذف الاعتمادات الملحوظة للسلسلة من مشروع الموازنة، بحجة ان مشروع السلسلة يبت به المجلس النيابي، الا ان اراء اخرى في مجلس الوزراء اصرت على ان مشروع الموازنة يجب ان يكون شاملاً كل النفقات، وبالتالي من الطبيعي ان يلحظ اعتمادات السلسلة في ارقامه الا اذا كانت النية بعدم اقرارها ابداً. (الأخبار)



مفاوضات خارج مجلس الوزراء بين خليك والتنازلات لإيجاد تسوية للسلسلة (هيلم الموسوي)

مع مطالب الهيئات، وقال ان النقاش حول فرض الرسوم والضرائب، «التي سترهق كاهل المواطنين وبعض القطاعات ومنها القطاع المصرفي»، لا يزال في اطار الاخذ والرد، وهو يأخذ في الاعتبار «تحقيق التوازن بين مصلحة المواطنين والقطاعات الاقتصادية وتوفير موارد اضافية لتمويل الموازنة». وأضاف: «الجميع يعلم ان الوضع الاقتصادي يمر بحالة من التعثر والتوجه ليس لفرض رسوم وضرائب جديدة فقط، وإنما إجراء مناقشة دقيقة وعملية لتحديد ماهية الضرائب والرسوم المفترض اقرارها»، وقال «ان التوجه هو لايجاد توازن بين حاجات القطاع الخاص والمواطنين والدولة. وفي المقابل هناك رزمة من الحوافز لتنشيط القطاع الخاص نسعى لادراجها في مشروع الموازنة ايضا». وعلن أن «اقرار سلسلة الرتب والرواتب لا يزال يدرس على طاولة مجلس الوزراء وانه في حال اقرارها لا بد ان يرتبط ذلك بجملة اصلاحات ادارية وتوفير الموارد المالية المطلوبة لتمويلها، ومن دون ادراج هذه الاصلاحات والالتزام

هذه الشروط مرعية وأن لا تخلق اعباء جديدة تتناول السوق المحلية. ونحن متفائلون ان ينقل الوزير وجهة نظرنا الى مجلس الوزراء». بحسب مصادر مصرفية، فان هذا الموقف جديد، ويمثل تراجعاً جزئياً من قبل الجمعية، اذ يعني انها وافقت على الاقتراح الرامي الى زيادة معدل الضريبة على الفوائد من 5% الى 7%، ولكن بشرط ان تسري هذه الزيادة على الاكتتابات الجديدة في سندات الخزينة وشهادات الايداع فقط، من دون الفوائد على الاكتتابات القائمة. من جهته، بدا الحريري متجاوباً جداً

بعض ملاحم التسوية المحتملة او التي يجري تسويقها، اذ اعلنت جمعية المصارف بعد الاجتماع مع خليل ان «الأفكار لم تكن كلها متطابقة بيننا وبينه، ولكن توقفنا عند نقطة رئيسية وهي ان اي اجراء ضريبي يتناول المصارف، ولا سيما الفوائد التي تجنيها، يجب أن لا يكون له اي مفعول رجعي، يعني ان لا يشمل السندات المكتتب بها سابقاً، لأنه جرى الاكتتاب بها وفقاً لقواعد وشروط، ويجب أن تستمر

والاجراءات معا، ويدعو الى مشروع للموازنة خلال من اي «اصلاحات» وتركها الى ما بعد الانتخابات النيابية. في هذا الوقت، تتكثف الضغوط التي تمارسها «الهيئات الاقتصادية» وجمعية المصارف لاجهاض الاقتراحات الرامية الى زيادة الاقتطاع الضريبي على الارباح المصرفية والعقارية وارباح الشركات. وقام وفد من الهيئات بزيارة رئيس الحكومة سعد الحريري، فيما زار وفد من الجمعية وزير المال.

في ضوء هذه التحركات والضغوط برزت ملاحم التسوية المحتملة او التي يجري تسويقها، اذ اعلنت جمعية المصارف بعد الاجتماع مع خليل ان «الأفكار لم تكن كلها متطابقة بيننا وبينه، ولكن توقفنا عند نقطة رئيسية وهي ان اي اجراء ضريبي يتناول المصارف، ولا سيما الفوائد التي تجنيها، يجب أن لا يكون له اي مفعول رجعي، يعني ان لا يشمل السندات المكتتب بها سابقاً، لأنه جرى الاكتتاب بها وفقاً لقواعد وشروط، ويجب أن تستمر

يعقد مجلس الوزراء، اليوم، جلسة مخصصة لاستكمال مناقشة مشروع قانون الموازنة لعام 2017. على ان تليها جلسات في هذا الاسبوع، يومي الخميس الجمعة. بحسب مصادر وزارية معنية جرى التوافق على ان تحسم في هذا الجلسات وجهة المجلس في شأن الاجراءات الضريبية المقترحة في المشروع والاعتمادات المرصودة في احتياط الموازنة لتمويل مشروع قانون تعديل سلسلة الرتب والرواتب، المطروح على الهيئة العامة لمجلس النواب منذ عام 2014. على ان يبدأ بعدها مناقشة بنود مشروع الموازنة واقرارها. انطلاقاً من هذا التوافق انطلقت قبل ايام مفاوضات خارج مجلس الوزراء بين وزير المال علي حسن خليل وممثلي التيار الوطني والحزب وتيار المستقبل لإيجاد تسوية بين المواقف المتناقضة، اذ يصير خليل على مشروعه فيما يعارض التيار الوطني الحر السلسلة ويوافق على الاجراءات الضريبية، فيما يرفض تيار المستقبل السلسلة

تقرير

الشيوعي يتظاهر رفضاً للضرائب على الفقراء

رد

السيد رئيس تحرير جريدة الأخبار المحترم بعد التحية،

من الواضح أن ما نشرته صحيفتكم في صفحاتها الأولى والسادسة والسابعة من عددها الصادر بتاريخ 21 شباط 2017، بالطريقة والعناوين الواردة فيها، يهدف ربما لاعتبارات سياسية، إلى النيل من نزاهة السلطات المصرفية وعلى رأسها حاكم مصرف لبنان ومن سلامة العمليات التي أشارت اليها صحيفتكم. إلا أنه يؤدي، من دون أي مبرر، إلى الأذى والإضرار، لا بالسلطات المصرفية والحكومية، فحسب، بل أيضاً بالقطاع المصرفي وأموال المودعين في المصارف العديدة التي أجرت تلك العمليات المصرفية المألوفة والسليمة، مع امعان صحيفتكم على أذية مصرفنا للنيل من مساهميه بحجة أنهم استفادوا من تلك العمليات في حين أن الأرباح التي توزع لهم لم يطرأ عليها أي تعديل منذ سنوات عديدة. بنك البحر المتوسط ش.م.ل.

القائمة، تعديل سلسلة الرتب والرواتب وإقرارها وإلى إلغاء الإجراءات الضريبية المفروضة على أصحاب الدخل المحدود، وعدم توقيع قانون الإيجارات الظالم التهجيري وإعادةه إلى المجلس النيابي».

وإلى الشارع يعود الحزب الشيوعي «إذا ما أقدموا على إقرار البنود الضريبية على الفقراء في مشروع الموازنة»، وأكد غريب «تصعيد تحركنا الذي بدأنا، وعلى المشاركة الواسعة في التظاهرة الشعبية التي ستنظمها منظمة الحزب في الجنوب بالتنسيق والتعاون مع القوى اليسارية والديموقراطية والأهلية، يوم السبت في 4 آذار الساعة الرابعة بعد الظهر في مدينة النبطية، والتي سنترافق أيضاً مع شتى أشكال التحرك في البقاع والجبل والشمال».

(الأخبار)

عادوا ليفرضوا إجراءات ضريبية بنحو 1700 مليون دولار، أي ضعفي ما خصصه للسلسلة، مع بقاء احتمال إقرار الضرائب وعدم إقرار السلسلة بحجة فصلها عن الموازنة، وهم الذين ربطوا السلسلة بالموازنة لسنوات وسنوات».

بناءً عليه، وعلى أن «أموال اللبنانيين تذهب إلى جيوب أمراء الطوائف وحيثان المال»، دعا الأمين العام إلى إطلاق التحركات في الشارع من أجل: «إصلاح سياسات الإنفاق العام وإجراء تغييرات هيكلية في بنية النظام الضريبي، رفع معدلات الضريبة على الفوائد المصرفية وارباح شركات الأموال، فرض معدلات تصاعدية على الربح العقاري، وقف قنوات التهريب الضريبي عبر الشركات القابضة، واسترجاع الأملاك العامة وفرض الضرائب والغرامات على المنشآت

لسياسات الحكومات منذ عام 1992. لذلك، يتوقع أن ترتفع نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة التي يدفعها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود إلى نحو 80% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما الأثرياء لا يدفعون سوى 20%». وأشار غريب إلى وجود عناصر مستجدة على الإجراءات الضريبية «قد تنطوي على بعد إصلاحي»، ولكنه يرى أن «زيادة الضرائب على الارباح والربويع جاءت متواضعة نسبياً وغير خاضعة لأي مفاعيل تصاعدية»، مطالباً برفعها إلى 30 في المئة.

«إبهام الرأي العام بأن الزيادات الضريبية المفروضة على اللبنانيين سببها سلسلة الرتب والرواتب»، هو من مساوئ الموازنة، كما قال غريب. ويشرح قائلاً: «إنهم خصصوا في مشروع الموازنة 800 مليون دولار لتمويل السلسلة، ثم

مرة جديدة، يجد الحزب الشيوعي نفسه في المعركة «رفضاً للسلوك السلطوي المعن في تجاهله لمطالب الشعب اللبناني في بناء دولته الوطنية الديمقراطية». لذلك، يرى «الشيوعي» أن «خوض هذه المعركة واجب وطني، ليس على الشيوعيين وحسب، بل أيضاً على كل المتضررين». الكلام للأمين العام للحزب، حنا غريب، الذي عقد أمس مؤتمراً صحافياً أعلن في خلاله موقف «الشيوعي» من مشروع الموازنة الذي يناقشه مجلس الوزراء «ويأتي بمثابة مشروع ضريبي هجومي بامتياز ضد مصالح أكثرية اللبنانيين».

النقابي السابق الذي خاض في ما مضى معركته الشعبية لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، قديم قراءته للمشروع الجديد، فخلص إلى أن «الإجراءات الضريبية المقترحة لا تشذ عن السياق العام